

الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال

اختصاصات جهة اتصال مقدمي العون الإنمائي على الصعيد القطري

1- الخلفية

منذ إنشاء الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال في عام 2011، صدّق عليها أكثر من 160 بلدا و46 منظمة دولية، بهدف تحسين أثر جهود التنمية. ولبلوغ هذه الغاية، يخدم إطار الرصد، المؤلف من مجموعة مكونة من 10 مؤشرات،¹ غرض إبقاء جميع الأطراف خاضعة للمساءلة المتبادلة، وتنبثق منه أدلة بشأن سبل تحسين فعالية التنمية.

وقد أعرب أكثر من 70 بلدا ناميا عن الرغبة في المشاركة في جولة الرصد الثانية التي تضطلع بها الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال (2015-2016). وفي حين تتولى حكومات البلدان النامية قيادة عملية الرصد (لا سيما من قبل المنسق الوطني،¹ الذي يوجد مقره عادة في وزارة المالية أو التخطيط أو الشؤون الخارجية)، ستكون للمشاركة النشطة من جانب مقدمي التعاون في عملية جمع البيانات والتحقق منها على الصعيد القطري أهمية حاسمة لضمان نجاح هذا الجهد الجماعي.

ومقدموا العون الإنمائي الموجودون في المقار الرئيسية مدعوون إلى الاتصال بمكاتبهم القطرية في البلدان المشاركة في جولة الرصد الثانية التي تضطلع بها الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال (2015-2016)، من أجل ما يلي:

- تحديد شخص مسؤول عن الاتصال للمنظمة في المكتب القطري، و
- تقديم اقتراح مشترك [مع بقية مقدمي التعاون في البلد وبموافقة الحكومة] إلى المنسق الوطني بشأن جهة اتصال وحيدة خاصة بمقدمي التعاون في كل بلد.

2- التوصيف

جهة الاتصال المثالية لمقدمي التعاون الإنمائي:

- تكون ممثلا لمكتب قطري أو مسؤولا حكوميا كبيرا لدى أحد مقدمي التعاون، ويكون لها وجود نشط في البلد. ويشجع بصفة خاصة على المشاركة المسؤولون الأعضاء في الأفرقة أو الموائد المستديرة المعنية بالتنسيق بين الحكومة والمانيين؛
- تحتفظ بشبكة قوية من الاتصالات مع جميع مقدمي التعاون الآخرين في البلد؛
- شاركت بانتظام في الحوار حول السياسات مع ممثلي الحكومة و/أو في عمليات البرمجة على الصعيد القطري؛
- تمتلك فهما سليما لمبادئ فعالية التنمية وعلى دراية بمبادئ بوسان بشأن التعاون الإنمائي الفعال.

¹ المنسق الوطني هو الممثل الذي تعينه حكومة كل من البلدان المشاركة في جولة الرصد الثانية من أجل إدارة العملية الشاملة لجمع البيانات والتحقق منها في البلد. وتتم حاليا إتاحة معلومات الاتصال الخاصة بالمنسقين الوطنيين في كل بلد لأصحاب المصلحة المشاركين الآخرين في حيز المجتمع الافتراضي للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال (يتم تحديث المعلومات القطرية كلما توافرت).

3- الدور

جهة اتصال مقدمي التعاون مدعوة إلى الرجوع إلى [دليل الرصد](#) لكي يكون لديها فهم شامل للدور المنوط بها في عملية الرصد (انظر، على وجه الخصوص، الجزء الثاني، الصفحة 17 [من النص الإنكليزي] من المنشور المعنون "إرشادات لمقدمي خدمات التعاون"). وترد في المرفقين 1 و 2 من هذه الاختصاصات لمحة عامة عن مسؤوليات أصحاب المصلحة في عملية الرصد، وعلى الأخص في الإبلاغ بالبيانات.

وسيكون متوقعاً من جهة الاتصال المختارة الخاصة بمقدمي التعاون ما يلي:

- تسهيل مشاركة مكاتب مقدمي التعاون في عملية الرصد؛
- تمثيل منظمات المجتمع المدني القطرية والتنسيق معها خلال المشاورات مع المنسق الوطني الحكومي وجهات اتصال أصحاب المصلحة الآخرين (مثلاً، القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني)، ولا سيما خلال اجتماعات الاستهلال والتحقق.

4- الأنشطة الرئيسية

جهة اتصال مقدمي التعاون مدعوة إلى المشاركة في تمرين الرصد من خلال اتباع الخطوات الموضحة أدناه. وقد وُضعت هذه الاختصاصات لكي توفر الإرشاد لجهة اتصال مقدمي التعاون؛ بيد أن العملية تسمح بالمرونة وتشجّع على أن تكون الأنشطة المقترحة مبنية - إلى المدى ممكن - على الأطر والعمليات الخاصة بالبلد. وعلى وجه الخصوص، يمكن أن تستند مشاركة مقدمي التعاون في هذه العملية إلى أفرقة أو منابر التنسيق الحالية بين الحكومة ومقدمي التعاون.

- (1) الاجتماع الاستهلاكي للتشاور بين أصحاب المصلحة المتعددين (تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر 2015). من المتوقع أن يعقد المنسق الوطني اجتماعاً استهلالياً مع الشركاء المعنيين، بهدف رفع مستوى الوعي لدى الشركاء بشأن عملية الرصد، والاتفاق على أصحاب المصلحة الذين ينبغي أن يشاركوا فيها، والاتفاق على الجدول الزمني والأدوار والمسؤوليات التي تناط بكل صاحب مصلحة. وسوف تُدعى جهة الاتصال الخاصة بمقدمي التعاون إلى المشاركة في هذا الاجتماع.

- (2) جمع البيانات والتحقق منها (تشرين الثاني/نوفمبر - آذار/مارس 2016).

جمع البيانات: سوف يقوم المنسق الوطني بجمع البيانات من مقدمي التعاون على الصعيد القطري فيما يخص المؤشرات 1، 2، 3، و5، و6، و9 ب. وللقيام بذلك، يُشجّع المنسق الوطني على استخدام البيانات الموجودة حيثما أمكن (مثلاً، استخراج البيانات من نظام إدارة معلومات المعونات في البلد)، وعندما لا تكون البيانات متوفرة بالفعل، يمكنه جمع البيانات من مقدمي التعاون على أساسٍ مخصّص. وفي حين أن كل مكتب قطري تابع لأحد مقدمي التعاون يكون مسؤولاً عن تقديم البيانات المطلوبة إلى المنسق الوطني في الوقت المناسب فإنه يُتوقع من جهة اتصال مقدمي التعاون أن تسهّل مشاركة مقدمي التعاون في العملية. وعلاوة على ذلك، تُشجّع المكاتب القطرية لمقدمي التعاون على التواصل مع مقارها الرئيسية في مرحلة جمع البيانات، بغية زيادة تعزيز نوعية الإبلاغ.

التحقق من البيانات: سوف يتحقق المنسق الوطني من صحة البيانات التي تم جمعها فيما يخص المؤشرات 1، و2، و3، و5، و6، و9 بالتشاور مع المكاتب القطرية لمقدمي التعاون (يمكن أن يقرر المنسق الوطني إجراء عملية التحقق خلال انعقاد اجتماع أصحاب المصلحة المتعددين). ويُتوقع من جهة الاتصال الخاصة بمقدمي التعاون أن تسهل مشاركة مقدمي التعاون في عملية التحقق.

- (3) الاستعراض النهائي (نيسان/أبريل - أيار/مايو 2016). بعد استلام مجموعات البيانات النهائية الواردة من فريق الدعم المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يقوم المنسق الوطني بضمان إجراء استعراض نهائي بالتشاور مع مقدمي التعاون. وسيكون متوقعا من جهة اتصال مقدمي التعاون أن تقوم - إذا لزم الأمر - بتسهيل مشاركة مقدمي التعاون في هذه العملية.
- (4) الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين حول النتائج (أيلول/سبتمبر - كانون الأول/ديسمبر 2016).

جهة اتصال مقدمي التعاون مدعوة إلى استهلال المناقشات بشأن النتائج المستخلصة من عملية الرصد، و/أو المشاركة النشطة فيها. ويمكن أن يخدم استعراض التقدم المحرز، بالتشاور أصحاب المصلحة، غرض تعزيز الحوار والمساعدة على ضمان أن يتخذ جميع شركاء التعاون الإجراءات اللازمة للوفاء بالتزاماتهم.

5- عملية تحديد جهة اتصال مقدمي التعاون

في حين أنه لا توجد عملية محددة سلفا لتعيين جهة الاتصال (من أجل المرونة والتكيف مع السياقات القطرية) فإن فريق الدعم المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يدعو أصحاب المصلحة على الصعيد القطري إلى الاتفاق مع الحكومة على الجهة التي يمكنها أداء دور جهة الاتصال على أفضل وجه. ويُشجّع بصفة خاصة على المشاركة كجهات اتصال ممثلو أو رؤساء المنابر القائمة للتنسيق بين مقدمي التعاون/المانحين.

6- المدة

تبدأ مشاركة جهة الاتصال التابعة لمقدمي التعاون على الصعيد القطري في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2015 (أو، بدلا من ذلك، التاريخ الفعلي للتعيين) وتمتد إلى كانون الأول/ديسمبر 2016.

المرفق 1- لمحة عامة عن مسؤوليات أصحاب المصلحة في عملية الرصد الشاملة

النشاط؟	الجهة؟
<ul style="list-style-type: none"> - مراقبة وتنسيق جمع البيانات والتحقق منها - توفير البيانات فيما يخص المؤشرات 1، و5ب، و6، و7، و8 - تنسيق التقييم الخاص بالمؤشرين 2 و3 - تيسير الحوار حول نتائج الرصد 	الحكومة (المنسق الوطني، إشراك الوزارات/ الوكالات الحكومية المعنية)
<ul style="list-style-type: none"> - توفير البيانات فيما يخص المؤشرات 1، و5أ، و6، و9ب والمساهمة في التحقق من البيانات - المشاركة في التقييم الخاص بالمؤشرين 2 و3 (جهة الاتصال) - المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد 	مقدمو العون
<ul style="list-style-type: none"> - المشاركة في التقييم الخاص بالمؤشرين 2 و3 (جهة الاتصال) - المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد 	منظمات المجتمع المدني
<ul style="list-style-type: none"> - المشاركة في التقييم الخاص بالمؤشر 3 (جهة الاتصال) - المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد 	القطاع الخاص
<ul style="list-style-type: none"> - المشاركة في التقييم الخاص بالمؤشر 3 (جهة الاتصال) - المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد 	نقابات العمال
<ul style="list-style-type: none"> - المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد 	البرلمانيون
<ul style="list-style-type: none"> - المشاركة في الحوار حول نتائج الرصد 	السلطات المحلية

المرفق 2- لمحة عامة عن مسؤوليات أصحاب المصلحة في الإبلاغ بالبيانات

بالنسبة لكل مؤشر:

✓ ما هي الجهة التي تبلغ المنسق الوطني؟

✓ ما هو نوع البيانات (كمية أو نوعية)؟

نوع البيانات	نقابات العمال	القطاع الخاص	منظمات المجتمع المدني	مقدمو العون	الحكومة	المؤشرات
كمية ونوعية				■	■	1 استخدام أطر النتائج القطرية
نوعية			جهة الاتصال	جهة الاتصال	■	2 البيئة التمكينية لمنظمات المجتمع المدني
نوعية	جهة الاتصال	جهة الاتصال	جهة الاتصال	جهة الاتصال	■	3 إشراك القطاع الخاص
كمية				■		5أ القابلية للتنبؤ (سنويا)
نوعية					■	5ب القابلية للتنبؤ (في الأجل المتوسط)
كمية				■	■	6 إدراج المعونات في الميزانية
نوعية					■	7 المساءلة المتبادلة
نوعية					■	8 المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
كمية				■		9 استخدام نظم الإدارة المالية العامة والمشتريات